Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

واحدة من جهة اللفظ. وإلى هذا القول أذهب». (١)

وواضح أن السهيلى لم يخالف أصله، ولكنه مع هذا لاينكر أثر الفعل فى المنعوت، حتى لكأنه هو العامل فى النعت، وذلك في قوله: «العامل فى النعت - وان كان معنويا - فلولا العامل فى المنعوت لما صح رفع النعت ولانصبه، فكأن الفعل هو العامل فى النعت(١)» حتى إنه ليتسامح فى عبارته فيعدُّ الفعل هو العامل فى النعت، ويدخله فى زمرة المعمولات الثلاثة، عندما قال: «الفعل لا يعمل فى الحقيقة الا فيما دل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو: سرت سريعا، وجاء زيد ضاحكا، لأن الحال هى صاحب الحال فى المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول فى المعنى (٢)».

وهذا الكلام قد يعد مخالفا به أصله، ولكنه كان فى مقام يتحدث فيه عن المعمولات التى يصل اليها الفعل بواسطة، والتى يصل إليها بدون هذه الواسطة، ولما لم يكن هناك واسطة تفصل التوابع، فقد رجع ذلك إلى أنها هى المتبوع فى المعنى، والمتبوع معمول للفعل.

وقد رجح عنده أن العامل فى النعت معنوى أمور، ذكر منها: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره. ومما رجح معنوية هذا العامل أن النعت صفة للمنعوت لازمة قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وكون العامل هو التبعية مذهب

---

(١) النتائج ٢٣١

(٢) ن.م ٣٨٧